ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الاقتصادية...

أعلنت الحكومة المصرية عن إطلاق المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وهو برنامج الإصلاح الهيكلي والذي يمتد لمدة ٣ سنوات حتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وتستهدف تلك المرحلة إصلاحات هيكلية جذرية في قطاعات الصناعات التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خلال زيادة مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة؛ بالإضافة إلى تعزيز الشمول المالي وإتاحة التمويل، وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني، وتحسين بيئة الأعمال وتنمية دور القطاع الخاص وإشراكه في عملية التنمية.

أولويات السياسة المالية لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١

وفي هذا الإطار، تقوم وزارة المالية بتفعيل مستهدفات السياسة المالية فى ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠ ووضع الخطط متوسطة المدى والسنوية لتنفيذ هذه المستهدفات ومن ضمنها خطة الإنفاق وموازنة عام ٢١-٢٢. وبناءً عليه، فقد قامت وزارة المالية بإلقاء البيان المالي لمشروع الموازنة للعام المالي المقبل ٢٠٢٢/٢٠٢١ بمجلس النواب، وتستهدف الموازنة العامة للدولة زيادة إجمالي المصروفات لتبلغ نحو ١,٨ تريليون جنيه وإجمالي إيرادات تقدر بمبلغ ١,٣٦٥ تريليون جنيه، كما شهدت الاستثمارات العامة زيادة بنسبة ٢٧,٦% مما يضمن تعظيم الإنفاق على المشروعات التنموية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، بالإضافة إلى زيادة مخصصات باب الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١١,٤% بهدف الارتقاء بأحوال العاملين بالدولة، كما تم تخصيص ٣٣١ مليار جنيه لباب الدعم تشمل دعم السلع التموينية ومعاشات الضمان الاجتماعي وبرنامج "تكافل وكرامة" وعلاج المواطنين على نفقة الدولة ومد منظومة التأمين الصحي الشامل لبعض المحافظات؛ فتهدف الموازنة بشكل أساسي إلى استمرار الجهود المبذولة لتحسين جودة البنية التحتية وتعزيز التنمية البشرية خاصة بقطاعي الصحة والتعليم، ومساندة بعض المشروعات القومية كالمشروع القومي لتطوير الريف المصري، والاستثمار في الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا الحديثة مع استمرار مساندة القطاعات والفئات الأكثر تضررًا من الجائحة، وذلك دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين.

وعلى جانب التطورات الإيرادية، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة في إبريل ٢٠٢١ أن الصادرات المصرية غير البترولية قد حققت زيادة ملحوظةً وصلت إلى ٦% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١؛ بمبلغ قدره ٧,٤٤ مليارات دولار، مقارنة بنحو ٦,٩٩ مليارات دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، كما ارتفعت الواردات المصرية غير البترولية بنسبة ٢% لتصبح ١٦,٩٩ مليار دولار مقارنة بنحو ١٦,٦٨ مليار دولار خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، مما أدى بالتالي إلى انخفاض عجز الميزان التجاري بنسبة ١%. كما شهد شهر مارس الماضي حصيلة إيرادات ضرائب ورسوم جمركية بإجمالي مبلغ ٧,٦ مليار جنيه لمحافظة الإسكندرية، و٢,٧ مليار جنيه للدخيلة ودمياط، و٣ مليارات جنيه لبورسعيد، وذلك بفضل للجهود المبذولة في تحسين أداء العمل بالإدارات الجمركية وتقليص زمن الإفراج الجمركي وميكنة الإجراءات الضريبية.

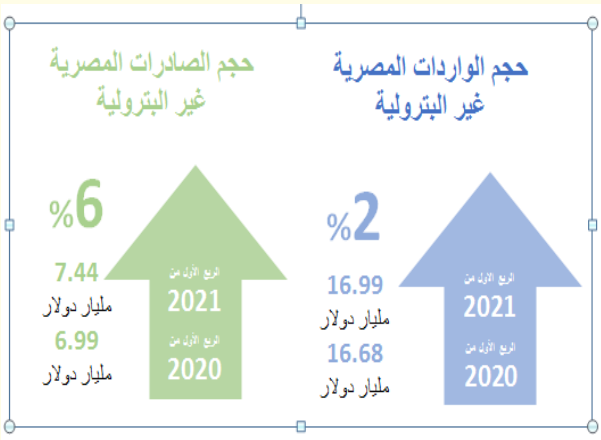

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ محققاً معدل نمو مبدئي قدره ٣,٦% مقارنة بمتوسط قدره ٢,٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقد إرتفع معدل النمو الإقتصادى ليحقق ٢% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠، ونحو ٠,٧% خلال الربع الأول من نفس العام. وجدير بالذكر أنه فى ضوء تداعيات تحدي فيروس كورونا وتأثيره على الاقتصاد العالمي اقرت الحكومة حزم تحفيزية للتدخل السريع ومحاولة احتواء كل الاثار السلبية، وعلى الرغم من أنه كان من المتوقع الوصول لمعدل نمو قدره ٦% خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجح الاقتصاد المصري فى التعامل مع الأزمة وتحقيق معدل نمو اقتصادي ايجابي فى حين سجلت دول أخرى معدلات نمو سالبة. والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى الأداء الإيجابى للإستهلاك وصافي الصادرات. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق في الأساس علي تزايد مساهمة نمو قطاع الخدمات الإجتماعية (خاصة الأنشطة العقارية والحكومة العامة والتعليم والصحة)، وتنامي قطاع تجارة الجملة والتجزئة والإتصالات والنقل والتخزين، وتنامى قطاع الزراعة، وتنامي قطاع التشييد والبناء كأهم المحركات للنمو. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧,٣% فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠.

- **أصبح الإستهلاك الخاص والعام أهم القطاعات الأ مساهة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى ليساهما بنسبة ٩,٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بمساهمة قدرها ٣,٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **كما ساهم** فى النمو المحقق نمو **صافى الصادرات** لتساهم بمقدار ٢,٢ نقطة مئوية، مما عوض الإنخفاض **فى الاستثمارات لتساهم فى النمو بمعدل سلبي بلغ** ٦,٩ نقطة مئوية خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**.

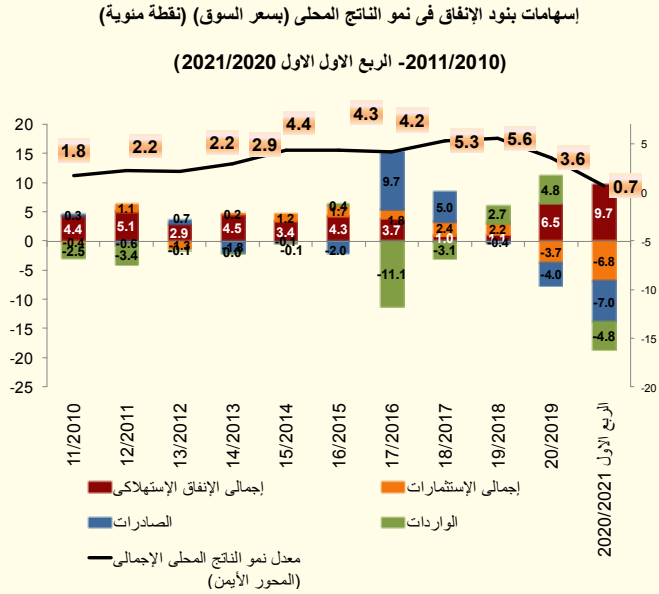

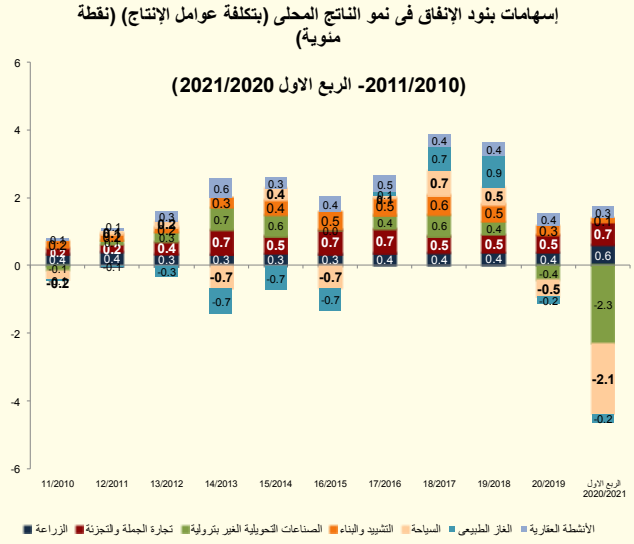

فعلى جانب الطلب، إرتفع الإستهلاك الخاص بمعدل نمو سنوى بلغ نحو ١١,٨% خلال **الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠**، مقارنة بـ ٣,٦% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٩,٤ نقطة مئوية).بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٣,٤% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١,٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠,٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠,٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢,٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة.

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع الخدمات الإجتماعية والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٤,٥% خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠ (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ١,١ نقطة مئوية)، في ضوء تنامى قطاع الحكومة العامة بنحو ٥,٦% (مساهماً بنحو ٠,٥ نقطة مئوية)، ونمو قطاع الأنشطة العقارية بـ٣,٤% (ليساهم بـ٠,٣ تقطة مئوية).ونمو قطاع الإتصالات بنحو ١٥,٠% (ليساهم بنحو ٠,٤ نقطة مئوية)، ونمو قطاع تجارة الجملة والتجزئة بـ٤,٧% (ليساهم بنحو ٠,٧ نقطة مئوية)، وإرتفاع قطاع النقل بـ٥,٢% (ليساهم بنحو ٠,٢ نقطة مئوية) خلال الربع الأول من العام المالى ٢١/٢٠. بالإضافة إلى إرتفاع قطاع الزراعة بنحو ٤,٢% (ليساهم بنحو ٠,٦ نقطة مئوية)، وتنامى قطاع التشييد والبناء بمعدل نمو سنو بلغ ٢,٦% (ليساهم بنحو ٠,١ نقطة مئوية) خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ونمو قطاع التعليم بـ٤,٥% (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية)، وقطاع الصحة بـ٤,٩% (ليساهم بـ٠,١ تقطة مئوية).

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٤٠,٤ **مليار دولار خلال** شهر ابريل ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.
- **حقق مؤشر مديري المشتريات** نحو ٤٧,٧ نقطة خلال شهر ابريل ٢٠٢١، مقارنة بـ٣٧,١ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٢.
- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢,٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

قامت الحكومة المصرية على مدار الخمس سنوات السابقة بالعديد من الإجراءات الاصلاحية بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح ورفع كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما عملت وزارة المالية علي استمرار تحقيق مستهدفات الضبط المالي وإستدامة مؤشرات المالية العامة وترشيد الاستهلاك وتوفير مصادر للتمويل دون إخلال بالحدود الأمنة للدين العام. بالإضافة إلى دعم شبكة الحماية مع توفير رعاية صحية جيدة للمواطنين وزيادة المخصصات المالية لرفع كفاءة البنية التحتية وبرامج التنمية البشرية والتعليم والصحة مما يزيد من إنتاجية المواطن المصرى ويساعد على تحسين جودة حياته اليومية. وقد أدت هذه الإصلاحات إلي تحسن ملحوظ في هيكل الموازنة العامة للدولة حيث انخفض العجز الكلى للموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى -٥,٤% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢١/٢٠، مقابل -٥,٧% خلال نفس الفترة من العام الماضى. ويمكن تفسير ذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ١٤,٦%، مما فاق إرتفاع المصروفات والتى إرتفعت بنحو ١١,٣%، مقابل نفس الفترة من العام السابق.

وقد بلغ إجمالى الإيرادات نحو ٧٢٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢١/٢٠، لترتفع بنحو ٩٢,٤ مليار جنيه بنسبة نمو ١٤,٦%. حيث تساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية بنحو ٧٤,٣% من إجمالى الإيرادات والإيرادات غير الضريبية بنحو ٢٥,٧%.

حققت الإيرادات الضريبية نحو ٥٣٨,٦ مليار جنيه لترتفع بنحو ٦٣,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٣,٥%) مقابل نفس الفترة من العام المالى السابق

- **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل بنحو ٣٦,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٣,٤%) لتسجل ١٩٣,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة

  - حيث ساهم في ذلك **إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٩,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢١%) لتحقق ٥٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٤٦,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ١٠,٢ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧%) لتحقق نحو ٧٠ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من الهيئة العامة للبترول بـ١٢,٦ مليار جنيه** لتحقق نحو ١٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
  - **وإرتفاع الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٤ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢١%) لتحقق نحو ٢٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- **وتحقيق الضرائب المحصلة من هيئة قناة السويس ٢٢,٥ مليار جنيه** خلال فترة الدراسة.

- **كما إرتفعت المتحصلات الضريبية من ضريبة القيمة المضافة بنحو ١٥,٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٦,٣%) لتسجل ٢٦٧,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث **ساهم في ذلك فى الأساس إرتفاع الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع بـ١٠,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٩,١%)** لتحقق ١٢٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- **وارتفاع الحصيلة من ضريبة الدمغة عدا دمغة الماهيات بـ٤,٧ مليار جنيه** لتحقق ١٥,٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- **وارتفاع الحصيلة من ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية بـ١,٢ مليار جنيه بنسبة ١,٦%** لتحقق ٧٦,٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة.
- وارتفعت **الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١١,٢ مليار جنيه** بنسبة ٢٧,٧% لتحقق ٥١,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك فى ضوء **إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بـ٩,٦ مليار جنية** (بنسبة ٣٠,٧%) لتحقق نحو ٤٠,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وارتفعت المتحصلات الضريبية على السيارات بـ١,٣ مليار جنيه** (بنسبة ٢٦,٧%) لتحقق ٦,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وقد إرتفعت الإيرادات غير الضريبية (تمثل ٢٥,٧% من إجمالى الإيرادات) بنحو ٢٨,٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٨,١%) لتحقق ١٨٦,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق

- مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس** لتصل الى ٢٢,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- فضلاً عن **إرتفاع الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بـ٣٦,٧ مليار جنيه لتحقق ٨٧,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وذلك يرجع إلى **ارتفاع الايرادات المتنوعة الرأسمالية بـ٣٤,٥ مليار جنيه** لتسجل ٥٠ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع المتحصلات من بيع الأراضى وارتفاع الايرادات الرأسمالية الأخرى)
- كما **ارتفعت الايرادات المتنوعة الجارية بـ٢,٢ مليار** جنيه لتسجل ٣٧,٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة (فى الأساس بسبب ارتفاع الايرادات المحصلة من السنوات السابقة وارتفاع الايرادات الجارية الأخرى).

أما على جانب المصروفات، إرتفع إجمالى المصروفات بنحو ١١,٣% لتسجل ١٠٦٧,٥ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠/٢١. حيث تستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى والإستثمار فى التنمية البشرية وتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين. وجدير بالذكر ان الزيادة فى المساعدات الإجتماعية تعكس زيادة مساهمات الخزانة فى صناديق المعاشات فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الإجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩.

باب: الأجور وتعويضات العاملين

- حيث **إرتفع الإنفاق على الأجور وتعويضات العاملين** بنحو ٢٠,٧ مليار جنيه بنسبة ٩,٦% ليحقق ٢٣٧,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

باب: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

- **إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات** بـ٢٥,٨ مليار جنيه لتصل ٨٠,٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى ضوء تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الجديد رقم ١٤٨ لعام ٢٠١٩،
- **إرتفع الإنفاق على الدعم النقدى وبرنامجى تكافل وكرامة** بـ٠,٨ مليار جنيه لتصل ١٣,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم السلع التموينية** بنحو ٨,٨ مليار جنيه لتحقق ٤٥,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات** بنحو ٠,٥ مليار جنيه لتحقق ٣,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- **وإرتفاع الإنفاق على دعم التأمين الصحى والأدوية** بنحو ٠,٩ مليار جنيه ليصل ٢,٨ مليار جنيه.

باب: شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)

- **إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنحو ٥٠,٨ مليار جنيه (بنسبة ٤٥%) لتسجل ١٦٣,٧ مليار جنيه، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين. **ويمكن تفسير الإرتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) بـ٤٦ مليار جنيه (بنسبة نمو ٤٤,٥%) فى ضوء زيادة الإنفاق على الإنشاءات وشراء الأصول والمعدات والمبانى غير السكنية فى إطار توجهات الدولة لتطوير البنية التحتية بالاضافة الى سداد مستحقات المقاولون. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٦٩,٤ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٢,١% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ٣١,٣ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤١,٨% عن العام المالى السابق، وبلغت مخصصات الآلات والمعدات نحو ٢٧,٣ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢١/٢٠.**

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠٢١/٢٠٢٠

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-مارس		معدل التغير
	٢٠٢١/٢٠	٢٠٢٠/١٩	
الإيرادات	**٧٢٤،٩٨٥**	**٦٣٢،٥٠٤**	**%١٤,٦**
الضرائب	٥٣٨،٥٩٩	٤٧٤،٧٣٨	%١٣,٥
المنح	٦١٦	٤،٠٠٠	%٨٥-
الإيرادات الأخرى	١٨٥،٧٧٠	١٥٣،٧٦٥	%٢٠,٨
المصروفات	**١،٠٦٧،٤٦٥**	**٩٥٩،٢٥٢**	**%١١,٣**
الأجور وتعويضات العاملين	٢٣٧،٤٦٦	٢١٦،٧٢٨	%٩,٦
شراء السلع والخدمات	٤٦،٩٣٤	٤٦،٣٠٥	%١,٤
الفوائد	٣٧٣،٦٧٨	٣٧١،٦٧٤	%٠,٥
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٧٦،٩٨٨	١٥٠،٨٤٩	%١٧,٣
المصروفات الأخرى	٦٨،٦٥٧	٦٠،٧٥٢	%١٣,٠
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٦٣،٧٤٢	١١٢،٩٤٥	%٤٥,٠
الميزان النقدى	**-٣٤٢،٤٨٠**	**-٣٢٦،٧٤٨**	
صافى حيازة الاصول المالية	**٥،٩٠٧**	**٤،٣٨١**	
الميزان الكلى	**-٣٤٨،٣٨٧**	**-٣٣١،١٢٩**	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	٠,٤٪	٠,٧٪	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	-٥,٤٪	-٥,٧٪	

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٥٠٩٤,٢ مليار جنيه (٨٧,٥% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٨٠١,٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٦٢٨ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ١٢٩,٣ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٥,٥ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٧,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. كما ارتفعت ديون البنوك إلى ١١,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٩,٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

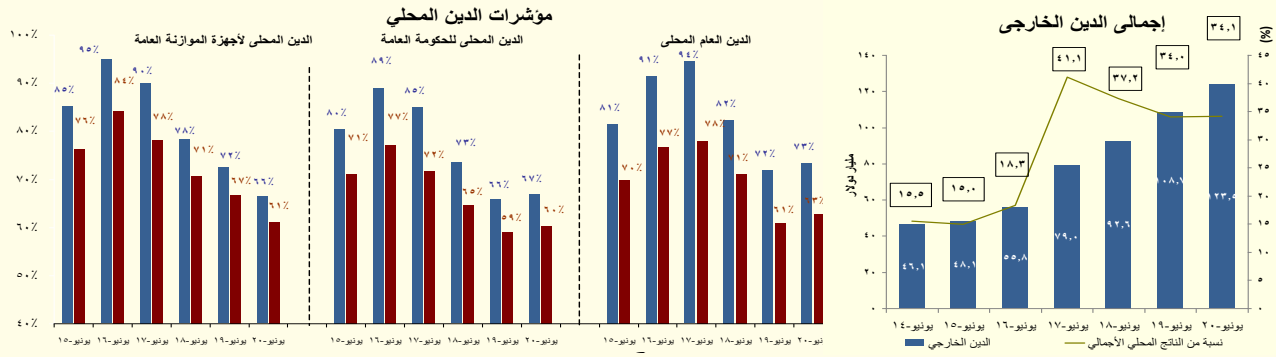

التضخم

تشير البيانات إلى إنخفاض معدل التضخم السنوى إلى ٤,١% خلال شهر ابريل ٢٠٢١، مقارنة بـ٤,٥% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعا ليصل الى نحو ٤,٤% خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بـ٥,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثرا بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام السابق. وقد حقق معدل التضخم الأساسى نحو ٣,٣% خلال شهر ابريل ٢٠٢١، مقابل نحو ٣,٧% خلال الشهر السابق.

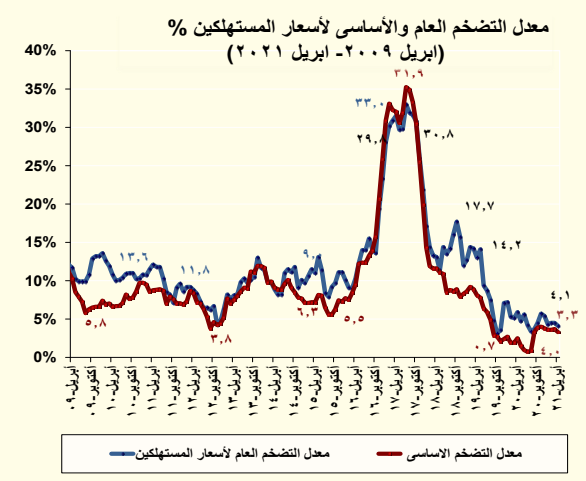

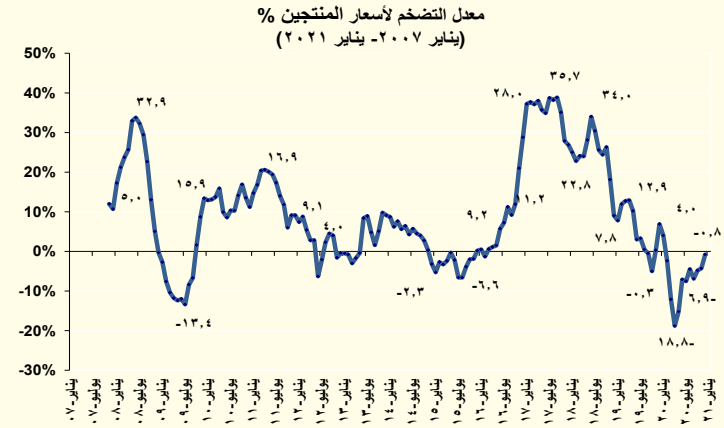

القطاع النقدي

وفقاً لأحدث البيانات التي أصدرها البنك المركزي المصرى، إستقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية عند ٢٠% في مارس ٢٠٢١ (٥١٣١,٩ مليار جنيه)، مقارنة بنفس معدل النمو خلال الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إستقرار معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل ٢١,٥% في مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢١,٨% في الشهر الماضي، في الاساس نتيجة الارتفاع المتباطئ المحقق **لمعدل نمو الودائع تحت الطلب بالعملة الأجنبية** لتصل إلى ١٢,٢% في مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٦,٢% في الشهر الماضي. **بينما إرتفع المعروض النقدي الي** ١٥,٢% في مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ١٤,٢% في الشهر الماضي حيث إرتفع **معدل الودائع تحت الطلب بالعملة المحلية** ١٦,٢% في مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ٩,٣% خلال الشهر الماضي.

- وعلى نحو آخر، فقد **إرتفع معدل النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية** بنحو ١٢٧% (٢٧٧,٤ مليار جنيه) مقارنة بـ -١٥% خلال الشهر الماضي، وذلك في ضوء إرتفاع معدل النمو السنوي لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي بالعملة الأجنبية بشكل ملحوظ ليسجل ١٩,٤% في مارس ٢٠٢١، مقابل -١٨,٧% خلال الشهر الماضي.
- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع بشكل متباطئ معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية** ليسجل ١٦,٨% في نهاية مارس ٢٠٢١ (٤٨٥٤,٥ مليار جنيه) مقارنة بـ ٢٣,٤% في الشهر الماضي، بسبب الإرتفاع المتباطئ فى مطلوبات الحكومة بنحو ١٥,٤% في مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٢,٣% خلال الشهر الماضي وتحقيق مطلوبات القطاع الخاص معدل نمو سنوي قدره ٢٣% في مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٥,١ خلال الشهر الماضي.
- وقد، **إستقرت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – عند ٢٤,٦% (٥٥١٦ مليار جنيه) في نهاية مارس ٢٠٢١، مقارنة بـ ٢٤,٨% خلال الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٢,٢% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، كما **إستقرت نسبة القروض إلى الودائع** عند ٤٨% في نهاية مارس ٢٠٢١، مقارنة بالشهر الماضي.

وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٨ ابريل ٢٠٢١ **الإبقاء دون تغيير على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** لتصل الي ٨,٢٥٪ و٩,٢٥٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. كما تم **الإبقاء دون تغير على سعر الخصم** عند ٨,٧٥٪

القطاع الخارجى

- **استطاع الاقتصاد المصري بفضل الإصلاحات الاقتصادية المُطبقة امتصاص الصدمة التى تسببت فيها جائحة كورونا، وهو ما ظهر في معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١؛ حيث شهد ميزان المدفوعات الكلى فائض بلغ نحو ١,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، مقارنة بفائض قدره ٤١٠,٩ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠. وذلك فى ضوء زيادة الفائض الذى حققه ميزان الحساب المالي والرأس مالي بمعدل نحو ٧٥,٢% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق وذلك نتيجة التحسن الملحوظ فى الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر مما يعكس ثقة المستثمرين فى قوة الاقتصاد المصري رغم تأثيرات جائحة كورونا. ويمكن تفسير التطورات فى أداء ميزان المدفوعات كما يلي:**
  - **شهد ميزان المعاملات الجارية ارتفاعا فى مستوى العجز بمعدل ٦٦,٩% ليصل الى نحو ٧,٦ مليار دولار (مقابل ٤,٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك فى ضوء:**
    - تراجع فائض الميزان الخدمي بمعدل ٦٩,٩% ليقتصر على نحو ١,٩ مليار دولار (مقابل ٦,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) وذلك نتيجة تراجع الإيرادات السياحية وانخفاض متحصلات النقل تأثراً بجائحة كورونا.
    - تحسن ملحوظ فى عجز الميزان التجاري البترولي ليقتصر على ٥٤,٢ مليون دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ (مقابل نحو ٧٣٣,٣ مليون دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق) فى ضوء تراجع الأسعار العالمية للبترول، مقابل ارتفاع طفيف فى عجز الميزان التجاري غير البترولي بمعدل ٦,٦% خلال فترة الدراسة نتيجة ارتفاع المدفوعات على الواردات السلعية غير البترولية. فضلاً عن ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج بمعدل ١٣,٥% لتسجل نحو ١٥,٥ مليار دولار.
  - **حقق ميزان الحساب الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بلغت ٩,٢ مليار دولار (مقابل نحو ٥,٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالي السابق)، بمعدل زيادة بلغ نحو ٧٥,٢% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. حيث سجلت الاستثمارات بمحفظة الاوراق المالية فى مصر صافي تدخل للداخل بلغ نحو ١٠,٢ مليار دولار، وانخفض صافي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فى مصر ليسجل نحو ٣,٤ مليار دولار.**